

واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003 المشاكل والمعوقات

م.م . كوثر محمد دهيم

أ.م.د. جعفر طالب الجنديل

المقدمة

يمثل قطاع النفط في العراق العنصر الاساسي في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، حيث تشكل الصادرات العراقية النسبة الكبيرة من واردات البلد ، لأنه يمتلك احتياطات نفطية كبيرة تقدر باكثر من (115) مليار برميل حيث يتم تكرير كميات معينة من النفط الخام في مصافي النفط العراقية التي كانت قائمة في حينها واغلب النفط المصفى كان يذهب للمصانع القائمة في حينها وللستهلاك المحلي كوقود لمختلف وسائل النقل ومحطات الكهرباء والمشاريع الصناعية ، أي ان الاقتصاد العراقي هو احادي المورد واقتصاده ريعياً لأنه يعتمد اعتماد شبه كلي على هذا القطاع وعدم اهتمامه بالسياحة ولا المجال الصناعي ولا الزراعي أي ان اقتصاده مرتبط بحركة الانتاج والتسعير النفطي .

وبنفس الوقت نجد ان نصيب عوائد النفط من الميزانية السنوية يكاد يصل الى (90%) وذلك بسبب تدهور الصناعة العراقية وتوقف القطاع العام عن الانتاج وهروب راس المال الخاص بسبب الوضع الامني الحالي، مما يجعل الاقتصاد العراقي ريعياً لا انتاجياً على حساب الصناعة والزراعة والقطاعات الاخرى.

وقد تعرض العراق الى هزات في اقتصاده اثرت على مورد النفط وكذلك اثرت على ايرادات النفط وسبب تاخر العراق عن الركب في فترة الثمانينات والتسعينات ولغاية 2003 مما اثر على الموارد النفطية كمورد وحيد الجانب لبلد كالعراق فآثر على اقتصاده لسببين ، الاول هو اندثار الاجهزة والمعدات وعدم تحديثها ، والثاني هو عدم السماح بتصدير النفط من قبل القوى العظمى بسبب الحصار ، لم يكن العراق يعتمد على المورد النفطي اعتماداً كاملاً في ثلاثينيات واربعينيات وحتى خمسينات القرن الماضي ، في حين ان السعر النفطي قليل والسياسات العالمية مسيطرة تماماً على حركة الانتاج والتسعير والمستفيد من السعر النفطي القيادات الموضوعية من قبل المستعمر ، ثم جاءت الحكومات الوطنية ووضعت سياسات اقتصادية للهيمنة على الصناعة النفطية وفي عام 1960 تاسست منظمة الاوبك للسيطرة على الموارد النفطية وفي عام 1961 صدر قانون 80 للسيطرة على موارد النفط واصبحت مرحلة السبعينات مرحلة الانتعاش الاقتصادي النفطي في العراق ، ثم بدأت الحروب في الثمانينات وبدا المنحنى بالنزول لغاية عام 2003 التي اطاحت بالحكم السابق ولكنها لم تفلح في اتباع سياسة افضل حيث فتحت صفحة القتل والنهب والسلب ، وتأثر المورد النفطي بذلك مما ادى الى البحث عن الطول في اتخاذ سياسات اقتصادية تستطيع بموجبها الحفاظ على المورد النفطي وزيادة الانتاج ، حيث ان بقية القطاعات الاقتصادية تعطلت عن العمل بسبب الوضع الامني غير المستقر واصبح الاقتصاد العراقي يعتمد فعلاً على المورد النفطي دون أي مورد اخر وذلك بسبب شحة المياه وتدني انتاجية الارض الزراعية وكذلك لم يفعل القطاع الخاص للتصنيع ولم تفعل المصانع القائمة لقدمها .

وقد تراوح تصدير العراق للنفط منذ احداث عام 2003 ما بين (1-2) مليون ب/ي ، بما يدر من عوائد بلغت خمسة مليارات دولار سنوياً ، وبنفس الوقت نجد ان الاقتصاد العراقي يواجه تحديات كثيرة منها تدني الاستثمارات ، وارتفاع نسب البطالة في المؤسسات والشركات والمعامل المعروضة للاستثمار ، وارتفاع

معدلات التضخم وانخفاض الناتج المحلي، وتدهور القطاعات الانتاجية بسبب الدمار الذي اصابها نتيجة الحروب او بسبب التقادم وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية وعدم تشابك القطاعات ليكمل بعضها الآخر.

مشكلة البحث:- ان العراق يعتمد على المورد النفطي بشكل اساسي وخاصة في السنوات الاخيرة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والوضع الامني المتردي واتباع سياسات اقتصادية كفاءة يمكن حل هذه المشكلة.

فرضية البحث:- ان السياسات النفطية العراقية يشوبها الكثير من المحاذير مما ينعكس على واقع حركة الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:- الهدف من هذا البحث هو توضيح السياسات والمراحل التي مرت بالقطاع النفطي العراقي وكيفية ايجاد السياسات النفطية الفعالة في تنشيط حركة الاقتصاد العراقي لانه يعتمد بالدرجة الاساسية على العوائد النفطية

هيكلية البحث :- قسم هذا البحث الى محورين: يتناول المحور الاول موضوع السياسة النفطية في العراق قبل عام 2003

والمحور الثاني يتناول موضوع السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003

المحور الاول :- السياسة النفطية في العراق قبل عام 2003

يعتبر العراق من اغنى الدول العربية المنتجة للنفط، وتتميز حقوله النفطية بعدة خصائص تجعلها مميزة عن بقية الحقول العالمية الاخرى منها وقوعها على اليابسة وفي اعماق قريبة من سطح الارض ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب كبر حجم احتياطاتها، كما انها لا تتضمن تركيبات جيولوجية معقدة بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور خاصة في الجنوب بسبب انحدار الاراضي نحو الخليج العربي وتتركز الثروة النفطية العراقية في الشمال والجنوب والوسط (1).

وبدا استخراج النفط في العراق عندما حصلت شركة نفط العراق (الشركة البترولية التركية سابقاً) على امتياز البحث والتنقيب والاستغلال في جميع الاراضي العراقية، ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز في حينها وتم حل عملها اثناء فترة الاحتلال البريطاني، وتالفت هذه الشركة المستغلة لنفط العراق من قبل شركة النفط البريطانية، وشركة شل الهولندية، وشركة البترول الفرنسية، وكذلك المجموعة الامريكية (2).

لم يكن العراق دور يذكر في رسم سياسة استغلال موارده النفطية واحد الاسباب في ذلك هيمنة الحومات الاستعمارية على البلد ووضع افراد يمثلون سياسة الاجنبي بحيث تخدم مصالحهم وهي تمثل الدولة والمجتمع، واستمر العمل ضمن هذه السياسة بتحديد كمية الاستخراج من الموارد النفطية وتحديد السعر واخذ مساحات الاراضي للتنقيب دون وجود رقيب او اهتمام من قبل اصحاب البلاد حيث قامت بتسعير النفط بسعر جداً بخس ولم تكن السياسات النفطية المتبعة من قبل دول العالم المستهلك للنفط تستوجب استخراج كميات كبيرة، لكون العالم في حينها لم يكن يطلب كميات النفط التي تطلب بنفس المقدار المطلوب اليوم، حيث في خمسينات القرن الماضي كان الطلب على النفط قليل وان الشركات الاحتكارية تنمادى في تخفيض اسعار النفط مما ادى الى ظهور قوى التحرر واخذت على عاتقها رسم سياسات واستراتيجيات لغرض التخلص من الاستغلال فاصبحت ثورة مصدق في ايران عام 1952، وثورات البرلمان العراقي في

اربعينات وخمسينات القرن الماضي ،ورسم سياسة التفاوض مع بلدان العالم المنتجة للنفط لغرض السيطرة على الموارد النفطية وتخليصها من الايدي الاستعمارية فانتهت الحقبة الاستعمارية وجاءت حقبة جديدة مليئة بالاحداث التي في صالح الدول المنتجة للنفط ومنها تاسست منظمة الاوبك .

1- امجد صباح عبد العالي، - (عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج(PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق)-مجلة العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة-المجلد(5)-العدد(21)-لسنة 2008، ص9.

2- (دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التاميم)،الجمهورية العراقية ،وزارة الاعلام، 1973، ص 40.

لذا فأن ظهور منظمة أوبك لم يكن بمحض الصدفة وإنما كانت هناك عوامل عديدة أدت إلى ظهورها ومن أهمها هو هيمنة الشركات الاحتكارية النفطية الغربية وحتى عام (1970) من القرن الماضي كانت تتحكم بسوق النفط العالمي سبع شركات نفطية كبرى وكانت تتحكم في مختلف العمليات النفطية(1).

لقد كان لتأسيس منظمة الاوبك الدور الكبير في زيادة إيرادات الدول المنتجة للنفط واصبحت هذه الدول تعتمد في تحسين الوضع المعاشي وكذلك تأسيس البنى التحتية لبلدانها وكان للعراق الدور الكبير في تأسيسها وكذلك الاستفادة من الموارد النفطية في رسم سياسة البلد النفطية.

وقد كانت الاراضي العراقية التي فيها كميات من النفط المستخرج محتكرة من قبل الشركات الاجنبية لكنها لم تستثمرها وبموجب القانون رقم(80) بتاريخ(11 ايلول 1961) والذي نص على استرجاع الاراضي

غير المستثمرة فعلاً والتي تشكل (99.5%) من الاراضي الخاضعة لامتيازات الشركات الاجنبية العاملة في العراق، التي انحصرت نشاطها في مناطق الانتاج فقط.

وفي الاول من حزيران سنة 1972 تم تاميم النفط من قبل الحكومة العراقية لتنشئ مباشرة الشركة الوطنية للنفط التي تولت عمليات البحث والانتاج(2).

وشهدت الصناعة النفطية تطوراً ملحوظاً في سبعينيات القرن الماضي وخاصة في مجال تطوير الحقول وزيادة الطاقات الانتاجية وخطوط الانابيب سواء للتصدير او للاستخدام الداخلي وبدا تصدير النفط الخام من موانئ تصدير تركيا والخليج العربي، وتم اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل (مجنون، نهر عمر، الحلفايا، غرب القرنة) وغيرها، وبذلك اصبح القطاع النفطي واحداً من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد العراقي(1).

اذ في حينها ازداد مقدار الانتاج النفطي في مرحلة السبعينات اذ بلغ في سنة 1974 (1.9) مليون ب/ي، ليصل الى (3،5) مليون ب/ي سنة 1979، حسب ما مبين في الجدول (1)

1- <http://www.moqatel.com> Open share .behoth-ektesad8-petrol -sec01.doc P10

2- محمد ختاوي-(النفط وتأثيره في العلاقات الدولية)-دار النفاس للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-الطبعة الأولى 2010، ص 45-46.

جدول (1) كمية إنتاج النفط الخام للعراق للمدة (1974-1979) مليون ب/ي

السنة	كمية إنتاج النفط
1974	1.9
1975	2.2
1976	2.4
1977	2.3
1978	2.5

3.5	1979
-----	------

Bulletin 2004,Vienna-

النفطي ادى الى زيادة حجم
ثم نجد ان القطاع النفطي قد
الاجمالي وبنسب مرتفعة ،فقد
الناتج المحلي الاجمالي عام
الى(19.8%) عام 1980 وذلك
القطاعات الاقتصادية⁽²⁾.

يستمر في الازدهار والترقي
مع ايران التي دامت ثمان

سنوات اذ في حينها انخفض مقدار
الانتاج النفطي ومارس تنديبه ما بين (2.6)مليون ب/ي سنة 1980
ليصل الى (890)الف ب/ي سنة 1981 حسب ما موضح في الجدول (2)

السنة	كمية إنتاج النفط
1979	3.5
1980	2.646
1981	.897

OPEC Annual Statistical
Source:P21.

فنتيجة لزيادة حجم الانتاج
الصادرات النفطية العراقية،ومن
ساهم في تكوين الناتج المحلي
وصلت نسبته الى(68.2%) من
1975، وانخفضت هذه النسبة
نتيجة لزيادة حصة باقي

الا ان الاقتصاد العراقي لم
والتطور نتيجة لدخوله الحرب

سنوات اذ في حينها انخفض مقدار
الانتاج النفطي ومارس تنديبه ما بين (2.6)مليون ب/ي سنة 1980
ليصل الى (890)الف ب/ي سنة 1981 حسب ما موضح في الجدول (2)

1- عصام الجلبي،(صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية)،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،2006، ص 32.

2- عماد عبد اللطيف-(الدولة والقطاع الخاص في العراق-الأدوار-الوظائف-السياسات 1920-1990)- بغداد،2001،ص 253.

جدول(2) كمية إنتاج النفط الخام في العراق للمدة (1974-1981) مليون ب/ي

1.078	1982
1.098	1983
1.221	1984
1.404	1985
1.876	1986
2.358	1987
2.744	1988

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2001,Vienna,P23.

ومن ملاحظة الجدول (2) ان ذروة الانتاج لتصدير النفط الخام حصل في عام 1979 ثم بدا الانتاج النفطي في الهبوط نتيجة للسياسات التي اتبعتها السياسة العراقية حيث تم في (17 تموز 1979) حصل انقلاب تم على اثره تغير الاقطاب السياسية، ثم جاء صدام على راس السلطة وحصلت الكثير من التغيرات في البلد ولم ينظر بعين الاعتبار الى القطاع النفطي وصيانة ادواته وعدم استخدام عن ما هو جديد من المكائن والاليات والتكنولوجيا الحديثة واضطراب الوضع السياسي وحصول الحرب في عام 1980 مع ايران واستنزاف موارد البلد لادامة الحرب مما ادى الى انخفاض حجم الصادرات النفطية العراقية ووصلت الى اقل من مليون ب/ي ثم انخفضت في عام 1990 إلى (1.5) مليون ب/ي⁽¹⁾ وقد تزامن هذا مع هبوط سعر النفط في السوق العالمية، فقد انخفض السعر الاسمي لبرميل النفط الخام من (36) دولار عام 1980 حتى وصلت إلى أدنى مستوى له في عقد الثمانينات من القرن الماضي إذ بلغ (13) دولار عام 1988⁽²⁾.

1-OPEC Annual Statistical Bulletin 2001,Vienna,P23.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي (29) ، الكويت ، 2001، ص 51.

مما ادى في النهاية الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي اذ وصل الى (8،19%) سنة 1980 ليصل الى (2،16%) سنة 1989 حسب ما موضح في الجدول (3)، فقد كان مقدار الايرادات المتأتية من ضخ النفط عام 1980 حوالي (3780.3) مليون دينار، وبدأت بالنزول نتيجة انخفاض سعر النفط وانخفاض كمية الانتاج بحيث اصبحت في عام 1984 حوالي (1730.3) مليون دينار، ونلاحظ ان نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي (19.85%) في عام 1980 وانخفضت لتصل

الى (6.57) عام 1982 ولم تصل الى انتاجها في عام 1980 ، وبنسب تقريبا وصلت الى (18.08%) عام 1987 أي بفارق قدره (1.75%) عن ما هو عليه كان في عام 1980 ، ولم تتبع سياسة حكيمة في هذا المجال ومن غير الممكن ان نضع سترراتيجية واضحة المعالم في ظروف الحرب، فضلاً عن عدم قدرة العراق على انتاج المزيد من النفط لتعويض الخسارة في انخفاض سعر النفط.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للسنوات

1989-1980

(مليون دينار)

القطاع	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
النفط الخام	3780.3	1335.4	1286.4	1397.9	1730.3	1743.6	2174.7	3514.2	3580.5	3060.4
الناتج المحلي الإجمالي	19046.9	18908.1	19557.4	17000.6	16748.1	16991.6	17781.3	19435.9	19432.2	18826.2
نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي	19.85	7.06	6.57	8.22	10.33	10.26	12.23	18.08	18.42	16.25

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى:-

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، سلسلة معدلة للفترة (1997-2004).

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي (2005-2006) .

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط (سابقا) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة (1970.....1993)

واستمر الوضع الاقتصادي العراقي بالتدهور ولم يستطع من اعادة قواه جراء الحرب مع ايران ،حتى دخل حرب ثانية اذ تمثلت بدخول العراق الى الاراضي الكويتية وقيام قوات التحالف الامريكية بشن الهجوم المسلح على العراق وفرض الحصار الاقتصادي الذي دام حتى عام 2003 ، اذ هبطت عائدات التصدير بشكل كبير بسبب انخفاض الكميات المصدرة بالدرجة الأساس حتى وصلت إلى (88)إلف ب/ي في عام 1996 ،إما قيمة العوائد بلغت حوالي(0.68)مليار دولار لعام 1996وبالوقت نفسه حدث انخفاض كبير في أسعار النفط إذ تراوح سعر البرميل بين(18.4 – 15.5)دولار للبرميل الواحد خلال المدة(1992-1994) ⁽¹⁾لكن بعد عام 1996 ارتفعت العائدات بشكل تدريجي بسبب قبول العراق مذكرة النفط مقابل الغذاء* ووصلت صادرات العراق إلى(2)مليون ب/ي عام 2000 وارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (27.6)دولار للبرميل الواحد لعام 2000⁽²⁾،والذي بموجبه تم تارجح نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي اذ تراوح ما بين (18.4%) سنة 1990 ووصل الى (60.5%) سنة 1999،حسب ما موضح في الجدول (4)،

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للسنوات 1990-1999

(مليون دينار)

القطاع	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النفط الخام	3019.6	20.191	4320.5	3448.4	4289.4	4916.5	5439.1	12656.4	20946.6	25310.5
الناتج المحلي الاجمالي	16373.4	10682	14163.5	18453.6	19164.9	19571.2	21728.1	26342.7	35525	41771.1
نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي	18.44	27.24	30.50	18.68	22.38	25.12	25.03	48.04	58.96	60.59

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى:-

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، سلسلة معدلة للفترة (1997-2004).

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي (2005-2006) .

وقد تدهورت خسائر العراق منذ الحرب العراقية - الإيرانية 1980 ولغاية عام 2003 حوالي (19,4) مليار برميل مقارنة بحصة العراق التصديرية البالغة (14.5%) ضمن منظمة الأوبك، وان المبالغ المقدرة لخسائر العراق نتيجة تدني صادراته النفطية تبلغ حوالي (482) مليار دولار⁽¹⁾.

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي (28) ، الكويت ، 2001، ص 51.

* قرر مجلس الأمن حسب القرار المرقم (986) القاضي بمبادلة النفط العراقي مقابل الغذاء وسميت المذكرة الموقعة في (1996/5/20) بين العراق والأمم المتحدة بمذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي (35) ، الكويت ، 2008، ص 55.

فضلاً عن توقف عمليات استصلاح آبار النفط وآبار حقن المياه فتهددت أوضاع الآبار والمكامن النفطية، وقد وصلت معدلات الحقن في حقل كركوك في بعض الأحيان إلى حوالي (300) ألف ب/ي، الأمر الذي شكل مصدر تدهور لتلك الآبار ونوعية النفط المنتج فيها⁽²⁾.

ولقد حاول العراق وهو في فترة الحصار الاقتصادي استخدام النفط سلاحاً في الصراع مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من خلال منح عقود مميزة لاستثمار النفط لمجموعة من الشركات الأجنبية كشركة توتال الفرنسية، لكن هذه الشركات أحجمت عن المشاركة في عمليات الاستثمار خوفاً من فرض عقوبات دولية عليها⁽³⁾. ومن بعدها سلكت الحكومة العراقية طريقاً آخر معتمدة على أسلوب المشاركة بالإنتاج (في هذا النوع من العقود يعتبر النفط ملك للحكومة عندما يكون في المكن، وكذلك يعتبر ملك

الحكومة عند الانتاج، ولكن للشركة المستثمرة حصة فيه عند استخراجها، وبدأت مفاوضات جديّة مع عدد من الشركات لكسر الحصار وبدأت استجابة الشركات تتضح من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات كان أبرزها ما يأتي:-

- أ- توقيع عقد مع شركة لوك أويل الروسية لتطوير حقل غرب القرنة عام 1997.
- ب- توقيع عقد مع عدد من الشركات الصينية بقيادة شركة (CNPC) لتطوير حقل الأحدب قرب الكوت عام 1997.
- ت- توقيع عقد مع شركة (ONGC) الهندية لتطوير الحقول قرب الحدود العراقية الكويتية. إلا انه لم تنفذ أي من هذه العقود لحد الآن بسبب غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والسيطرة على موارده النفطية وان هذه العقود تسبب مشكلة للحكومة العراقية حتى تسعى تلك الشركات مدعومة من قبل حكوماتها إلى اعتبار إن هذه العقود نافذة المفعول⁽⁴⁾. لكن عاودت شركة CNPC في مطلع عام 2007 إلى حقل الأحدب.

1- ناجي مظهر عبد الرحمن - هادي عبد الازيرج- (الصناعة النفطية في العراق)- بغداد، الطبعة الأولى- آذار 2009، ص 33.

2- حسن لطيف الزبيدي، وآخرون- (النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي: رؤية مستقبلية)، مصدر سابق، ص 21.

3- (مستقبل الثروة النفطية في العراق)- وقائع ندوة (مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز)- المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، الإصدار الأول، آب 2007، ص 15.

4- وزارة النفط- مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثاني- تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، التقرير السنوي لعام 2005، ص 25.

المحور الثاني :- السياسة النفطية في العراق بعد عام 2003

تبلغ احتياطات العراق من النفط في حدود ال(115)مليار برميل، أي انها تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الاحتياطات السعودية، غير ان هناك من يؤكد احتمال ان يحتوي باطن الارض العراقية على اكثر من (200)مليار برميل اخرى اضافة الى الرقم السابق، وان الطاقة الانتاجية يمكن ان ترتفع الى (10.5)مليون ب/ي، الامر الذي يجعل النفط العراقي مستقبلاً نقطة الارتكاز في السوق النفطية الدولية.

في مقابل ذلك نجد ان الاحتياطات الأمريكية من النفط لا تتجاوز (22)مليار برميل، وبما يشكل (2%) فقط من مجمل الاحتياطي العالمي وهذه الاحتياطات تتناقص باستمرار بالرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك احدث الوسائل والمعدات التكنولوجية، ويتوفر لديها أعلى القدرات الاستثمارية لزيادة مخزونات النفطية إن وجدت وهذا يعني إنها اكبر مستورد للنفط في العالم بعد توقعات ارتفاع مؤشرات استهلاك الطاقة النفطية فيها⁽²⁾.

وهذا هو السبب الرئيسي وراء التدخل المدمر للقوات الامريكية في العراق للسيطرة على النفط العراقي ،حيث اوجدت القوات الاميركية قواعدها العسكرية خلال الحرب، وقد حلل المحلل السياسي لشؤون الامن القومي (ستيفن بيليتير) في كتابه(العراق ونظام النفط العالمي :لم ذهبتم امريكا الى الحرب في الخليج)،الدوافع الامريكية لخوض الحرب بعمق كبير ،وخلص ان حرب الخليج مثلت تصميم امريكا على فرض سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط .

مهما كان الدافع وراء التدخل الامريكي فقد كانت النتيجة نصراً عسكرياً سريعاً للولايات المتحدة ودماراً كبيراً للعراق الذي ظل يعاني من العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة لمدة عقد من الزمن⁽³⁾.

لقد جاءت القوات الاجنبية الى العراق في عام 2003 الهدف منها تحقيق اهداف معينة يمكن رسمها في الاتي:-

أ-السيطرة على مصادر النفط العراقية كمصدر مهم للطاقة على مدى عشرات السنين القادمة.

ب-تهميش "منظمة الأوبك" لافتقادها في التحكم بأسعار النفط وأسواقه خاصة وان أسعار النفط ارتفعت إلى أكثر من (100)دولار بعد أحداث عام 2003،ولإيجاد بديل للنفط السعودي خاصة بعد جملة المواقف السعودية ،السياسية والاقتصادية التي لم تتوافق والرؤى الأمريكية.

ت-الاستفادة من الحرب في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود والبطالة ومن تداعيات الفضائح المالية التي تطول رؤساء الإدارة الأمريكية(1).

1- محمد ختاوي-(النفط وتأثيره في العلاقات الدولية)-مصدر سابق ،ص 370.

2-سرمد عبد الستار العبيدي-(دور النفط في إستراتيجية احتلال العراق عام 2003)-مجلة(شؤون عراقية)-العدد(1)-تشرين الأول 2008،ص 182.

3-ريتشارد هاينبرغ -ترجمة انطوان عبد الله-(سراب النفط:النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية)-الدار العربية للعلوم-بيروت ،الطبعة الاولى،2005،ص 125-126.

ويوضح استشاريون مستقلون إن المجمع للحقول العملاقة الكبيرة في جنوب شرق البلاد يشكل اكبر تركيز لحقول من هذا النوع في العالم ويشكل(70%-80%) من الاحتياطي الكلي ،يشكل الاحتياطي في الشمال(20%) من الاحتياطي الكلي بالقرب من كركوك والموصل وخانقين(2).

وأعلنت وزارة النفط العراقية إن هدفها هو إنتاج(6)مليون ب/ي وأوضحت الحاجة إلى استثمار من(25)إلى(75)مليار دولار لكي يستطيع العراق الإنتاج بهذا المستوى ،حيث إن الحقول الجنوبية الجاهزة للتطوير هي(غرب القرنة،الحلفاية،مجنون،نهر عمر)،حيث يقترح الخبراء بان هذه الحقول تستطيع إنتاج (2)مليون ب/ي،إما الحقول الشمالية فيمكن تطوير حقول إضافية مثل(باي حسن،جمبور،خباز،عجيل،عين زالة،بطمة ،وحقول أخرى).

إن الحاجة الملحة لتطوير الحقول المكتشفة لزيادة الإنتاج فهناك(80)حقلاً مكتشفاً وان(17) حقل منتجاً هي التي تعمل وليس بطاقتها القصوى نتيجة عدم إدخال تقنيات حديثة في كل من مجالات الصناعة النفطية والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والارتقاء بالتنوع بل أدى اللجوء إلى بعض الطرق الغير علمية وخاصة في أثناء الحصار الاقتصادي إلى نتائج خطيرة يصعب تجاوزها في الحقول والآبار والمنشآت النفطية(3).

إن الحقول المنتجة للنفط والغاز حسب ما مبين في الجدول (5)، تُعد من الحقول العملاقة التي يبلغ احتياطياتها (86) مليار برميل أي تشكل نسبة (74.6%) من مجمل الاحتياطي النفطي المثبت⁽¹⁾.

1- سامي عبيد مجيد-(دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على اتفاقيات "عقود:المشاركة في الإنتاج)-مصدر سابق،ص81.

2-ناجي مزهر عبد الرحمن - هادي عبد الازيرج-(الصناعة النفطية في العراق)-،مصدر سابق،ص50.

3-كاظم مجبل مشلوش-دراسة عن (آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق)-مجموعة الانفراج النفطية -تشرين الأول 2006،ص4.

جدول (5) الحقول المنتجة حالياً في العراق

الملاحظات	الإنتاج الحالي-ألف/ب/ي	الاحتياطي النفطي مليون برميل	عدد الحقول	المحافظات
تشمل حقول مجنون/نهر عمر/غرب القرنة/	1800	61.360	10	البصرة
تشمل حقول أبو غراب/بزركان/فكه	40	2.650	3	ميسان
تشمل حقول شرق بغداد مشترك مع محافظة صلاح الدين يمتد جنوباً باتجاه محافظة واسط	20	6500	1	بغداد
تشمل حقل عجيل	25	500	1	صلاح الدين
تشمل حقل نفط خانة في خانقين	10	30	1	ديالى
تشمل حقول قبة خرمانه/جمبور/باي حسن/خباز	570	12350	4	كركوك
قبة خرمانه مشترك مع حدود كركوك	30	2200	1	اربيل
قيارة/عين زالة/صفية	30	1040	3	الموصل
	2520	86.630	24	المجموع

المصدر: كامل المهدي- (التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد)- الحوار المتمدن- العدد (5)- ص 18 على البريد الالكتروني: www.rezgar.com.

إما بالنسبة إلى الحقول النفطية المكتشفة غير المطورة يمكن ملاحظتها من خلال الجدول (6)، إذ يبلغ عددها (47) حقلاً موزعة على المحافظات المختلفة ويقدر احتياطي هذه الحقول ب(24) مليار برميل، يتوقع أن تنتج في حال تطويرها (2.6) مليون ب/ي

1- امجد صباح عبد العالي- (عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق)- مصدر سابق، ص 9.

وقد وقعت وزارة النفط العراقية على عقد تطوير المرحلة الأولى من حقل غرب القرنة مع ائتلاف مكون من شركتي (اكسون موبيل وشل) إذ ستقومان باستثمار (50) مليار دولار في تطوير الحقل، منها (25) مليار دولار تستخدم كاستثمارات رأسمالية، و(25) مليار دولار كتكاليف تشغيلية، كما توصلت وزارة النفط العراقية وشركة البترول البريطانية وشركة (سي ان بي سي) الصينية إلى اتفاق نهائي لتطوير حقل الرميلة العملاق الذي يقدر احتياطيه من النفط بحوالي (17.7) مليار برميل⁽¹⁾.

جدول (6) حقول النفط المكتشفة غير المطورة في العراق

المحافظات	عدد الحقول	الاحتياطي النفطي مليون برميل	الإنتاج المتوقع من الحقول الجديدة- ألف/ب/ي	اسم الحقول النفطية
البصرة	5	4450	855	تشمل ارطاوي/راجي/نهر عمر/طوبه/سبيه
ميسان	8	5825	430	تشمل حلفايه/حويزه/دجيله/عمارة/رفاعي/نور/كميت/ رافدين
ذي قار	3	5070	490	الناصرية/الغراف/رافدين غربي
المنثى	1	20	5	أبو خيمة
النجف	1	200	20	حقل شرق الكفل وهو مشترك مع كربلاء

كربلاء	2	340	30	تشمل حقلي مرجان وغرب الكفل
واسط	3	1350	150	الأحذب/الظفرية/بدره
صلاح الدين	4	2225	125	شمال شرق بغداد/حقول بلد/تكريت/بلغانة
ديالى	7	620	115	تشمل خشم الأحمر/انجانه/نادومان/جياشرخ قمر/نفت خانه/جربايكا بالإضافة إلى ثلاثة حقول غاز.
كركوك	2	11250	85	(حمرين/جديدة)
اربيل	4	960	275	قره جوق/مخمور/طقق/دميراغ
الموصل	7	2470	190	نجمة/جوان/قصب/علان/سرجون/ابراهيم،بطمة
المجموع	47	24680	2770	

المصدر: كامل المهدي- (التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد)- الحوار المتمدن- العدد (5)- ص 18 على البريد الالكتروني: www.rezgar.com.

1- صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- 2010، ص 93.

وتعرضت منشآت النفط الاستخراجية إلى النهب والسلب والحرق حيث إنها تسببت في إلحاق أضرار كبيرة ربما فاقت في حجمها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، فقد نهبت مقرات شركات نفط الشمال والجنوب ومركز الحبيبية لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز وأجهزة الحفر ووسائل نقل النفط والمخازن وكان حجم التدمير الذي لحق بالصناعة النفطية العراقية دفع بعض خبراء النفط إلى القول إن تأهيل هذا القطاع سيكلف (500) مليار دولار⁽¹⁾.

ويمكن القول انه لا توجد سياسة نفطية واضحة المعالم في العراق وكل ما نستطيع قوله ان الحرب دمرت البنى التحتية ولا يوجد نشاط اقتصادي معين يعين الاقتصاد العراقي ويضع منه الركيزة الأساسية للاعتماد عليه في تسخير موارد العراق مما اضطرت القيادات السياسية الاعتماد على مورد النفط ومن حسن الصدف ان اسعار النفط خلال المدة ما بعد عام 2003 اصبحت افضل من المراحل السابقة، وقد استخدمت إيرادات النفط لاعادة البنى التحتية ومكافحة الارهاب ولم تتكرر جيداً في تحديث المكائن والاليات لاستخراج المورد النفطي الذي هو الأساس في الاقتصاد والمورد الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي واتبعت عدة سياسات لغرض استثمار الموارد النفطية من قبل الشركات الاستثمارية الاجنبية ونتيجة لازمة المالية العالمية فان الوضع ملائم للاستثمار في الابار النفطية العراقية، ولكن موضوع الارهاب وعدم استقرار البلاد اقتصادياً جعل الشركات الاستثمارية الاجنبية تعزف عن الاستثمار في الابار العراقية فضلاً عن وجود مشكلة الفساد الاداري والمالي في مختلف الدوائر ومنها وزارة النفط .

وقد كانت التوقعات بعد عام 2003 إلى احتمال زيادة الإنتاج النفطي ما بين (3-4) مليون ب/ي، مع العلم ان مستوى الإنتاج قبل اجتياح الكويت كان بمقدار (3.2) مليون ب/ي إلا ان التوقعات لم تتحقق وذلك بسبب:-

أ - الهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية في عام 2005 والتي بلغت (165) هجوماً، وقدرت تكلفة أضرارها بحوالي (6.25) بليون دولار، وتشير إحصاءات وزارة النفط إلى إن خطوط أنابيب النفط كانت الأكثر تعرضاً للهجمات والإضرار، فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الداخلية نحو (3.12) بليون دولار للعام 2005، إما خطوط التصدير فقد بلغت أضرارها نحو (2.71) بليون دولار، وبلغت أضرار حقول النفط نحو (300) مليون دولار.

ب - تخلف عمليات الصيانة والتطوير ولم تحدث الأجهزة المستعملة في مجال الصناعات النفطية، وهذا الأمر يستوجب إعادة التأهيل وإتباع الطرق الفنية المتطورة وبتقنيات حديثة.

1- حسن لطيف الزبيدي، وآخرون- (النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، رؤية مستقبلية)-مصدر سابق، ص 27-28.

ت - هروب الكفاءات العلمية وعدم إيجاد كفاءات جديدة، فالفساد في القطاع النفطي والفوضى الإدارية وتوقف إنتاج النفط خلال فترة الحصار الاقتصادي وعدم إعطاء الكوادر الفنية المرتبات المجزية لسد نفقات الحياة كل ذلك سبب هجرة الكفاءات العلمية حيث أن الطلب عليهم كبير في البلدان المنتجة للنفط (1).

وقد أعلن عن بدء تشغيل مصفاة اربيل في منطقة كردستان العراق بطاقة تكريرية قدرها (40) ألف ب/ي، كما تضمنت الخطة الإستراتيجية التي أعلنتها وزارة النفط العراقية الرغبة في رفع الطاقة التكريرية الإجمالية لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على المشتقات النفطية، وذلك من خلال إنشاء خمس مصافي جديدة، ويتوقع الانتهاء من إنشائها عام (2015) يبلغ إجمالي طاقتها التكريرية (840) ألف ب/ي (2) من أهم هذه المصافي موضحة في الجدول (7).

إن هناك عدة مصافي أخرى صغيرة تنتج (10.000) ب/ي، وأوائل هذه المنشآت هي (القيارة، الموصل، خانقين، المفتية) وهذه المصافي تنتج بالدرجة الرئيسية الإسفلت والنفط الأبيض والغاز أويل بنوعيات واطنة، وقد خرجت هذه المنشآت عن دائرة الإنتاج وتجزئتها لاستخدامها كمواد احتياطية للمصافي الكبيرة (3).

جدول (7) المصافي الجديدة في العراق

المصفاة الجديدة	الطاقة التكريرية (ألف ب/ي)
الناصرية	300
كربلاء	140

ميسان	150
كركوك	150
شرق بغداد	100

المصدر:- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)-تقرير الأمين العام السنوي(36)-2009،ص 175.

1-فلاح خلف الربيعي-(قطاع النفط في العراق بين الواقع المولم والآفاق المستقبلية)-مصدر سابق،ص 4.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)-تقرير الأمين العام السنوي(36)-2009،ص 175.

3- ناجي مزهر عبد الرحمن- هادي عبد الازيرج-(الصناعة النفطية في العراق)-مصدر سابق، ص 93.

وارتفعت نسب استهلاك العراق من المشتقات النفطية بشكل كبير بعد نيسان 2003 ويرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل منها معدلات النمو الاقتصادي والسكاني في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها البلاد،وانشاء عدد من المحطات الكهربائية التي تعتمد على الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود الخام.

اذ بموجب قرار الامم المتحدة (1483) في الثاني من ايار سنة 2003 الخاص برفع الحصار الاقتصادي عن العراق،ادى ذلك الى استئناف تصدير النفط العراقي وزيادة عوائده،اذ ارتفعت قيمة الصادرات من (1.3)مليون ب/ي سنة 2003 ليصل الى (2.3) مليون ب/ي سنة 2009(1)

مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي اذ تراوحت ما بين (40.4% - 70%)خلال المدة 2003-2010(2) .

اذ لو تم زيادة مقدار الانتاج النفطي يؤدي ذلك الى زيادة قيمة الصادرات النفطية العراقية فمن الممكن ان يمثل العراق مركز الصدارة في الإنتاج النفطي حسب تصريح (د.حسين الشهرستاني) الذي أدلى بتصريحه بتاريخ(2011/7/18) ينص على ان العراق في عام 2015 سوف يكون إنتاجه(12)مليون ب/ي، والسبب في ذلك هو ان الاحتياطات النفطية الموجودة في العراق تبلغ من الكثرة بحيث تفوق احتياطات الدول الأخرى المنتجة للنفط،وهذا مما يساعده على زيادة إنتاجه النفطي فهذا دليل على اهتمام أمريكا بوضع النفط العراقي.

لكن حسب السيناريو المعد من قبل منظمة الأوبك للعراق هو أن يقوم بتصدير (4)مليون ب/ي، لكنه لم يتمكن من الوصول إلى الطاقة الإنتاجية (3)مليون ب/ي، ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل هي:-

أ- عدم صيانة وتأهيل البنية التحتية المتقدمة، إذ إن المنشآت النفطية هي غير صالحة للعمل كونها تعد إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي.

ب- التعامل السيئ مع الحقول النفطية المنتجة في إثناء عهد النظام البائد، فقد تعرضت حقول النفط وخاصة المنطقة الشمالية (حقل كركوك) إلى الضخ المفرط، إذ بلغ الإنتاج (680) ألف ب/ي وهذا

يفوق المعدل الإنتاجي المقدر للحقول بمقدار (350) ألف ب/ي، مما الحق ضرراً كبيراً كان بعضها دائماً في حقول كركوك(1).

ت- ضعف الاستثمار في القطاع النفطي، فان اقل من مليار دولار من أصل (20)مليار دولار قيمة الصادرات النفطية يجري استثمارها في هذه الصناعة وبالتالي عدم توفر التكنولوجيا الحديثة مما انعكس سلباً على كمية الإنتاج (2).

1- OPEC Annual Statistical Bulletin 2009,Vienna-P30.

2- اديب قاسم شندي-(الاقتصاد العراقي ...الى اين؟)،العراق-النجف الاشرف،الطبعة الاولى،2011، ص 374.

- 1- إدارة معلومات الطاقة،(نفط العراق،الإنتاج،التصدير،الاستهلاك،نفط العراق):مجموعة بحوث ومقالات مترجمة،ص 60.
- 2- مجلة الحكمة-(الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول إلى الديمقراطية)-معهد المجتمع المنفتح لقاء عالمي في لندن-بيت الحكمة،بغداد،العدد(40)-2005،ص 7.

ث- استمرار عمليات تهريب النفط وتخريب المنشآت والأنابيب والآبار التي أدت إلى تقويض البنية التحتية للصناعات النفطية وبالتالي تحديد القدرة الإنتاجية للبلد.

فضلاً عن إن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء تراجع معدلات الإنتاج في المصافي العراقية هي

-:

- أ- استمرار انقطاع التيار الكهربائي الذي تسبب في توقف عمل المصافي.
- ب- تقف أغلب المصافي إلى المعدات التكنولوجية الحديثة بسبب الحروب والحصار.
- ت-ضعف عمليات الصيانة المبرمجة للوحدات العاملة رغم استمرار الإنتاج خلال السنوات الماضية دون توقف.
- ث- عدم كفاية كميات النفط الداخلة إلى المصافي بسبب استمرار أعمال التخريب للأنابيب الناقلة للنفط(1).

فلا بد من تفعيل الصناعة النفطية العراقية لأنه بالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلا انه لم يستطع أن يرفع طاقته الإنتاجية حتى إلى مستوى إنتاج النفط قبل الحرب العراقية الإيرانية،مما أدى إلى انعكاس هذا الأمر على حجم الصادرات وعوائدها.

فالعراق يمتلك احتياطات نفطية كبيرة جداً إذ تقدر احتياطات البلد النفطية غير المكتشفة بحوالي ضعف احتياطاته المؤكدة وهذا يعني ان الاحتياطات النفطية غير المكتشفة في حال إذا اكتشفت (وأضيفت إلى مقدار الاحتياطات المؤكدة) يمكن ان تضع العراق في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لاحتياطات النفط.

لكن نجد ان معظم خبراء الاقتصاد يشيرون بان جميع مصافي العراق القائمة في البلاد تتميز بصغر طاقتها الانتاجية وان حرمان البلد من اية طاقات انتاجية جديدة لتكرير النفط والاقتصار على تصديره الى الخارج يعد امراً غريباً وسيئاً في منطقة تعد من اقدم مناطق الشرق الاوسط انتاجاً للنفط.علماً ان العراق يأتي في المرتبة الاخيرة بالنسبة لطاقة تكرير النفط مقارنة مع بلدان العالم النفطية .

تشير بان هذه الصناعة شهدت تطوراً ملحوظاً في مدة محدودة من السنين امتدت من سنة(1950-1979) من القرن المنصرم.

اذ ازداد انتاج المشتقات النفطية اكثر من ثمانية اضعاف عن السنين التي سبقت التاريخ اعلاه،وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لتوسيع طاقات المصافي القائمة انذاك⁽²⁾.

-
- 1- ثامر الغضبان-(من اجل اصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق)-، عدد خاص عن ندوة اصلاح أسعار المشتقات النفطية-بغداد- 2005،ص17.
 - 2- عمرو هشام محمد-(واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية)-مجلة دراسات اقتصادية -بيت الحكمة-بغداد-العدد(20)- السنة 2008،ص 24.

ومن الاسباب التي ادت الى تدهور قطاع النفط في العراق بعد الاحتلال :-

- أ- السياسات الحكومية القاصرة وعدم الاستقرار والحروب والعقوبات الدولية والاحتلال وصراع القوى الاجنبية على ثرواته.
- ب- عدم وجود نظام جيد للصيانة والتطوير،اذ تعاني الصناعة النفطية حالياً من الحاجة الى اعادة التاهيل والتطوير التقني.
- ت- هروب الكفاءات وعدم القدرة على ايجاد كفاءات جديدة.
- ث- تخلف الكوادر المؤهلة عن التطورات الحديثة ونقص اعدادها وضعف مؤهلاتها وتدريبها.
- ج- استمرار الهجمات على المنشآت النفطية التي تؤدي في الغالب الى ايقاف الصادرات النفطية.
- ح- تم الاساءة الى مواردنا النفطية سواء كان ذلك في العهود المنصرمة او خلال الحصار او بعد الاحتلال ،حيث فضائح الاختلاس والرشوات والسرقات ،بالاضافة الى عملية تهريب النفط العراقي المستمر لحد الان.

ومن اجل اعادة بناء العراق فانه وفق البنك الدولي ووفق اتساع الاستثمارات فان تكلفة اعادة بناء العراق يجب ان تتمركز بين (45-200) مليار دولار ،ففيما يتعلق بالبنية التحتية النفطية فان تكلفة تاهيل هذا القطاع تقدر بحوالي (45) مليار دولار على مدى قرابة (10)سنوات من (2005-2015) من اجل الوصول الى مستوى من الانتاج يقارب (6-7) مليون ب/ي⁽¹⁾.

الخلاصة

من اجل تطوير الاقتصاد العراقي لا بد من اقامة صناعة وطنية متطورة لتكرير النفط وذلك من اجل اعتبارات عدة اهمها ،سد احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية والحصول على موارد اضافية من خلال عمليات تصدير الفائض من المنتجات، وهذا يعني تنويع صادرات العراق والدخول الى ميدان تصدير المواد المصنعة وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وهذا يعني احداث التوازن الذي يعد هدفاً من اهداف السياسة الاقتصادية.

وفي نفس الوقت فان قيام صناعة وطنية لتكرير النفط سوف تساعد على نقل المعرفة التقنية واكتساب الخبرات الفنية والتدريب على العمليات الصناعية المعقدة بالنسبة للطبقة العاملة في العراق مما يساهم في ايجاد خبرات فنية متطورة في البلد، وان صناعة تكرير النفط تعد مستخدماً كبيراً بالنسبة لصناعة استخراج النفط من اليد العاملة .

كذلك يظل النفط الخام من اهم صادرات العراق فليس من السهل على البلد بعد الخراب الذي لحق به جراء الحروب والحصار خفض اعتماده على النفط واحلال المنتجات الصناعية او الزراعية محل النفط في المستقبل المنظور ، رغم المقومات الصناعية والزراعية الرائعة التي يمتلكها العراق، هذا يعني بوسع العراق تنمية قطاع الصناعة التحويلية والزراعية وكذلك الخدمات خلال مدة قصيرة نسبياً، لكن معوقات التنمية الحالية كبيرة منها الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة والرصينة ،فضلاً عن حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعيشه البلد.

الاستنتاجات

- 1- تشير التجربة التاريخية في سبعينات القرن الماضي الى ان العراق استطاع وبالاعتماد على كوادره الوطنية من انجاز عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب وصولاً الى مرحلة الانتاج الفعلي بما يقارب من (3)مليون ب/ي سنة 1979.
- 2- ان تدمير البنى التحتية للقطاع النفطي هو بسبب الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي، وعدم تطوير الصناعة النفطية ، الامر الذي ادى الى انهك الابار النفطية فضلاً عن التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة التي تعود الى ستينات وسبعينات القرن المنصرم.
- 3- الصناعة النفطية لم تتطور في العراق وان الطاقة الانتاجية لم تصل الى (3)مليون ب/ي لحد الان وذلك بسبب نقص استخدام التكنولوجيا وعدم استخدام المعدات والادوات الاحتياطية فضلاً عن الوضع الامني غير المستقر.

4- هروب الكفاءات وعدم القدرة على ايجاد كفاءات جديدة، فالفساد الاداري والفوضى السياسية والادارية التي تعم البلاد خلقت شعوراً باليأس والاحباط لاسيما لدى الكوادر المتقدمة التي ساهمت في بناء القطاع وادارته.

التوصيات

- 1- من الافضل للعراق ان يعمل على تطوير القطاع النفطي ورفع مستوى الانتاج من خلال كودره الوطنية التي تمتلك خبرة كافية.
- 2- الابتعاد عن الشركات الامريكية والبريطانية في تطوير القطاع النفطي بسبب كون هذه الشركات تاتي مدفوعة بقوة من قواتها العسكرية التي تحتل البلاد.
- 3- العمل على تطوير عدد من الحقول المكتشفة من اجل زيادة انتاجها بشكل تدريجي وصولاً الى طاقة انتاجية بمقدار (5) مليون ب/ي من النفط الخام.
- 4- اعادة هيكله صناعة النفط الوطنية بما يعزز ترسيخها في ظل حكومة وطنية ذات سيادة واحياء شركة النفط الوطنية العراقية (I.N.O.C) من اجل العمل على تحديث البنية التحتية للمنشآت النفطية العراقية وخاصة محطات كبس الغاز، محطات عزل الغاز، انابيب ايصال النفط من اجل رفع انتاجها واستمرار تدفق النفط العراقي للاسواق الخارجية واعادة اعمار ما دمر اثناء الحرب.
- 5- من الافضل ان يتم استخدام النفط العراقي استخداماً امثلاً وعدم تكرار عمليات الهدر والضياع الذي تعرض لها هذا المورد، كذلك العمل على معالجة الفساد في هذا القطاع وذلك من اجل ان تستخدم عوائده في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم الاكتفاء به كمصدر وحيد للثروة.

المصادر

اولاً:- الكتب

- 1- اديب قاسم شندي-(الاقتصاد العراقي.... الى اين؟)، العراق-النجف الاشرف، الطبعة الاولى، 2011.
- 2- ريتشارد هاينبرغ -ترجمة انطوان عبد الله-(سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية)-الدار العربية للعلوم-بيروت، الطبعة الاولى.
- 3- عصام الجليبي،(صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية)،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، 2006.
- 4- عماد عبد اللطيف-(الدولة والقطاع الخاص في العراق-الأدوار-الوظائف-السياسات 1920-1990)-بغداد، 2001.

5- فيليب سيبييل لوبيز ، - الترجمة من الفرنسية د. صلاح نيوف-(جيوبوليتيك البترول)-مؤسسة برومثيروز، 2006.

6- محمد ختاوي-(النفط وتأثيره في العلاقات الدولية)-دار الفنائس للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-الطبعة الأولى 2010 .

7- ناجي مزهر عبد الرحمن - هادي عبد الازيرج-(الصناعة النفطية في العراق)-بغداد، الطبعة الأولى-آذار 2009.

ثانياً:- الندوات

1- ثامر الغضبان-(من اجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق)-، عدد خاص عن ندوة إصلاح أسعار المشتقات النفطية-بغداد-2005.

2- مستقبل الثروة النفطية في العراق)-وقائع ندوة(مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز)-المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، الإصدار الأول، آب 2007.

ثالثاً:- البحوث والمجالات

1- إدارة معلومات الطاقة،(نفط العراق، الإنتاج، التصدير، الاستهلاك، نفط العراق):مجموعة بحوث ومقالات مترجمة.

2- امجد صباح عبد العالي، -(عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج(PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق)-مجلة العلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة-المجلد(5)-العدد(21)-لسنة 2008 .

3- سرمد عبد الستار العبيدي-(دور النفط في إستراتيجية احتلال العراق عام 2003)-مجلة(شؤون عراقية)-العدد(1)-تشرين الأول 2008.

4- عمرو هشام محمد-(واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية)-مجلة دراسات اقتصادية – بيت الحكمة-بغداد-العدد(20)-السنة 2008

5- مجلة الحكمة-(الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول إلى الديمقراطية)- (معهد المجتمع المنفتح لقاء عالمي في لندن)-بيت الحكمة، بغداد، العدد(40)-2005

رابعاً:- التقارير والنشرات

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط (سابقا) ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة (1970.....1993)

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، سلسلة معدلة للمدة (1997-2004).

3-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الناتج المحلي الإجمالي ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متفرقة.

4-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية لعامي (2005-2006) .

5-جمهورية العراقية (دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التاميم) ، وزارة الاعلام ، 1973.

6-ريتشارد هاينبرغ -ترجمة انطوان عبد الله-(سراب النفط:النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية)-الدار العربية للعلوم-بيروت ، الطبعة الاولى.

7-صندوق النقد العربي-التقرير الاقتصادي العربي الموحد-2010.

8-كاظم مجبل مشلوش-دراسة عن (آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق)-مجموعة الانفراج النفطية -تشرين الأول 2006

9-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول ، تقرير الأمين العام السنوي (29) ، الكويت ، 2001.

10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول ، تقرير الأمين العام السنوي (35) ، الكويت ، 2008.

11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول(اوابك)-تقرير الأمين العام السنوي(36)-2009

12- وزارة النفط- مكتب المفتش العام،تقرير الشفافية الثاني-تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية،التقرير السنوي لعام 2005

13-OPEC Annual Statistical Bulletin 2001,Vienna.

14-OPEC Annual Statistical Bulletin 2004,Vienna.

خامساً:-الانترنت

1- <http://www.moqatel.com> Open share .behoth-ektesad8-petrol –sec01.doc

2-كامل المهدي-(التوزيع الجغرافي لحقول العراق النفطية وعلاقته بالدستور الجديد)-الحوار المتمدن-العدد(5)- على البريد الالكتروني:
www.rezgar.com.